

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

خارطة المخاطر النظامية (تجربة المغرب)

فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
190
2023



أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

خارطة المخاطر النظامية (تجربة بنك المغرب)

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2023

تقديم

يصدر صندوق النقد العربي في إطار أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أوراق عمل تتناول مواضيع وقضايا تناقشها هذه اللجان والفرق، ذات أولوية للمصارف المركزية العربية. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لأنشطته كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية تتعلق بعمل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس الموقر أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. يتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيس منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي 2023 حقوق

الطبع محفوظة

بعد خبراء الدوائر الفنية بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقا بحثية، يصدرها الصندوق وينشرها على موقعه الرسمي بالشبكة الإلكترونية. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات أو الأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طبعها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

للاطلاع على الدراسات السابقة



للاطلاع على الدراسة



توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

قسم تطوير القطاع المالي - الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171765

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae; fsd@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae/ar>

المحتويات

5	أولاً: مقدمة
7	ثانياً: خارطة المخاطر النظامية
8	ثالثاً: منهجية التصنيف
11	رابعاً : مؤشرات وأركان خارطة المخاطر النظامية
11	أ.تحديد ووصف مؤشرات المخاطر
16	ب.تطبيق "وهمي" لنهج تقييم المخاطر
18	خامساً: الخلاصة والتوصيات
21	سادساً: قائمة المصادر والمراجع

أولاً: مقدمة¹

في ضوء التدابير المتخذة على الصعيد الدولي من أجل تصميم إطار قوي للرقابة الإحترازية الكلية منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009، عمل بنك المغرب على تعزيز الآلية المؤسسية والتشغيلية بهدف تحديد وتنظيم المخاطر النظامية، وذلك بالتعاون مع باقي هيئات تنظيم القطاع المالي² ووزارة الاقتصاد والمالية.

على المستوى القانوني، تم تعديل القانون البنكي في أواخر عام 2014، وذلك من خلال تأسيس لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية وتعريف المخاطر الشمولية³ وتعريف المراقبة الإحترازية الكلية⁴. كما تمت المصادقة من طرف المجلس الحكومي في شهر يوليو في عام 2019 على مشروع مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب، الذي يهدف إلى توسيع مهام البنك لتشمل مساهمته في تعزيز الإستقرار المالي، وكذلك تكييف أدوات تدخله مع هذه المهمة، والرقي بهذا القانون الأساسي إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير المعمول بها دولياً، وتعزيز إستقلالية بنك المغرب. كما تم النص على أحكام جديدة تمكن من التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية ومحافظ البنك المركزي من أجل ضمان إنسجام السياسة الإحترازية الكلية وكذلك السياسة النقدية.

1 تشكر أمانة فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، بنك المغرب على إعداد مسودة الورقة. قام بمراجعة وتحرير الورقة الدكتور رامي يوسف عبيد من الأمانة.

2 الهيئة المستقلة لأسواق الرساميل والهيئة المستقلة لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

3 خطر شمولي هو خطر اضطراب الخدمات المالية ناتج عن عجز كلي أو جزئي للنظام المالي والذي يمكنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد.

4 رقابة احترازية كلية هي جميع أدوات التنظيم والرقابة المتعلقة بالقواعد الاحترازية للمؤسسات المالية الهادفة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي وضبط الخطر الشمولي.

فيما يخص المستوى المؤسسي، تستند المنظومة الماكرو إحترازية إلى كل من:

أ) **لجنة الاستقرار المالي الداخلية لبنك المغرب** التي تتولى تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، ودراسة الإجراءات الواجب اتخاذها للتخفيف منها. وتقوم هذه اللجنة، في إطار إختصاصاتها، بتقييم خارطة المخاطر النظامية ونقاط ضعف النظام المالي، كما تدرس الأدوات والتدابير الإحترازية الكلية التي تهدف إلى تخفيف المخاطر النظامية وتقييم تأثير السياسات الماكرو اقتصادية على النظام المالي.

ب) **لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية** بموجب القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعنية في حكمها. والتي يرأسها محافظ بنك المغرب، وتضم ممثلين عن هيئة مراقبة التأمينات والإحتياط الاجتماعي والهيئة المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل ووزارة الاقتصاد والمالية. ومن مهام هذه اللجنة التنسيق بين أنشطة أعضائها في مجال الإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها، وتنسيق عمليات الإشراف التي تقوم بها المؤسسات المكلفة بمراقبة الوحدات التي تكوّن تجمعاً مالياً، وتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية، ومراقبة وتنسيق آليات تنظيمها، وتحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر النظامية والسهر على اتخاذ التدابير اللازمة لتفاديها، والتنسيق بين الإجراءات المتخذة لحل الأزمات وتنسيق أنشطة التعاون وتبادل المعلومات مع النظراء الأجانب.

ج) **لجنة تدبير الأزمات** التي تم إحداثها بمقتضى إتفاقية أبرمت سنة 2012 بين السلطات المالية ووزارة الاقتصاد المكلفة بالمالية. ويرأسها وزير الاقتصاد والمالية، وتضم محافظ بنك المغرب ومسؤولي هيئة مراقبة التأمينات والإحتياط الاجتماعي، والهيئة المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل. تتجلى مهمة

هذه اللجنة في تنسيق أنشطة الهيئات المكونة لها في مجال تدبير الأزمات المالية التي قد تستدعي التدخل المالي للدولة.

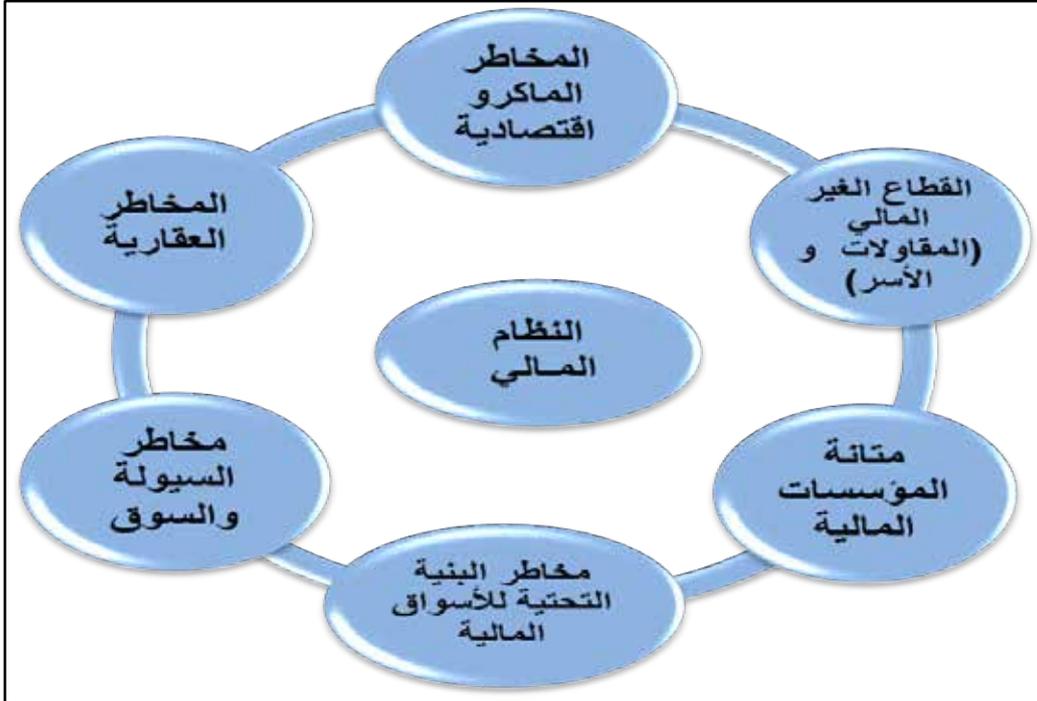
على صعيد آخر، عمل بنك المغرب على تعزيز الإطار التحليلي، عن طريق دعم مراقبة المخاطر النظامية. ويستند الإطار التحليلي للاستقرار المالي إلى مكونين أساسيين: خريطة إجمالية للمخاطر تتمثل في جدول مؤشرات استشرافي شامل لأهم مصادر المخاطر بالنسبة للنظام المالي، ونظام اختبار الضغط الذي يهدف إلى التقييم الكمي لهذه المخاطر في حال تحققها.

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الخطوات المتبعة لإعداد خريطة المخاطر النظامية والنهج المتبع في تسجيل النتائج من واقع تجربة بنك المغرب.

ثانياً: خارطة المخاطر النظامية

تعد خارطة المخاطر النظامية أداة تهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي (صندوق النقد العربي، 2019 & صندوق النقد العربي، 2022)، ويتعلق الأمر بجدول يجري إعداده حول مجموعة من المؤشرات بهدف مراقبة المخاطر المحققة وغير المحققة، ويتم تجميع المؤشرات المعتمدة بحسب معايير المخاطر، التي تصنف بدورها على شكل ستة ركائز للمخاطر من أجل هيكلية أفضل لإطار التحليل. ويمثل الشكل 1 أدناه الركائز التي اختار بنك المغرب تتبعها في هذا الإطار. ويتم تقييمها باعتماد "مسطرة تنقيط"، تركز على معايير كمية (مستويات، توجه، تقلب وتوزيع القيم)، ولكن تعتمد أيضاً على المعايير النوعية (رأي الخبير). يُستكمل هذا التعيين بما يسمى بالمؤشرات المتعمقة، حيث إن مراقبتهم الدورية تجعل من الممكن إثراء التحليل وتقديم المزيد من التفسيرات حول التطورات الاقتصادية والمالية في المغرب.

شكل (1): ركائز خارطة المخاطر النظامية لدى بنك المغرب



المصدر: بنك المغرب

ثالثاً: منهجية التصنيف

تتمثل مسطرة التتقيط المعتمدة، في مرحلة أولى، في تحديد العتبات الخاصة بلائحة المؤشرات التي يتم اختيارها حسب إحدى الطرق الإحصائية. وعند تحديد هذه العتبات، يؤخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للمؤشر، وطبيعته، والتغيرات البنوية التي يحتمل أنها وقعت أو التغيرات على مستوى القوانين التنظيمية. يتم تخصيص الدرجات وفقاً لمقياس يتراوح من 1 إلى 5 مع مراعاة قيمة كل مؤشر فيما يتعلق بالعتبات المحددة ورأي الخبراء. يشير المستوى المرتفع 5 إلى مخاطر أكبر.

في هذا الإطار، لتطبيق الأساليب الإحصائية وتحديد العتبات، من الضروري إجراء تحليل تاريخي لكل مؤشر على حدة، من أجل تحديد الفترة المرجعية

التي سيتم خلالها تطبيق هذه الأساليب لحساب العتبات. يتيح هذا التحليل إمكانية الكشف، اعتماداً على المؤشر، عن اتجاهه طويل الأجل والقيم القصوى التي ربما يكون قد سجلها، والتغيرات الهيكلية التي قد تكون حدثت أو التغيرات في طريقة حسابه أو في طريقة تقييمه حسب ما يمكن أن يستجد في اللوائح.

أما فيما يخص المقاربات الإحصائية المستخدمة، فهي كما يلي:

1. العلامة المعيارية (Z-Score): تتمثل هذه الطريقة في تسجيل قيمة المؤشر الملاحظة، أخذاً بعين الاعتبار مستوى انحرافها عن المتوسط. ويتم التنقيط على سلم من 1 إلى 5 حسب تطور المؤشر ورأي الخبير. وتكتب صيغة هذه الطريقة كما يلي:

$$Z_t = \frac{X_t - X}{\sigma}$$

حيث تمثل Z_t : القيمة المعيارية، و X_t القيمة الحالية للمؤشر، و X المتوسط، و σ العلامة المعيارية.

2. القيم التقسيمية: عبارة عن قياسات "q" تمكن من تنقيط مشاهدة ما (Observation) اعتماداً على تموقعها بالمقارنة مع مختلف القيم التقسيمية التي تم حسابها. وفي هذا السياق، تكون علاقة القرار على الشكل الآتي: إذا كانت x أقل أو تساوي q أو أكثر أو تساوي q تكون النقطة هي .b

ويعتمد اختيار a أو b على أنواع المؤشرات وعلى تصور الخبراء للمخاطر.

3. الرتبة المئوية: تعرف على أنها الحصة أو النسبة المئوية للبيانات التي تساوي أو تكون أقل من نقطة خاصة داخل سلسلة المؤشر موضوع الدراسة. وتمنح النقطة للملاحظة بحسب تصنيف رتبة نسبتها المئوية.

تتم دراسة النقط المتحصل عليها باستعمال هذه التقنيات الإحصائية، ومقابلتها مع رأي الخبراء، مع الأخذ بعين الاعتبار عنصرين أساسيين، وهما: العتبة التي يعتبر المؤشر المعني يمثل مخاطر مرتفعة من جهة، والإستمرار الزمني للمؤشر المذكور فوق عتبة التحمل المحددة، من جهة أخرى.

من جانب آخر، وفيما يخص رأي الخبراء، فهو يُمكن من التقاط معلومات لا تخضع للقواعد المطبقة المبينة سابقاً إما بسبب نقص البيانات أو بسبب درجة تعقيد العلاقة بين بعض المؤشرات والإستقرار المالي. ويساعد رأي الخبراء على إتمام اختيار العتبات التي يتعين اعتمادها.

في هذا السياق، يتم عرض النتائج وتجسيدها بالرسوم البيانية وفقاً لما يلي:

في اللحظة t ، تمنح النقطة s_{it} لمؤشر معين i بحسب قيمته في اللحظة t . وتتراوح النقطة من 1 إلى 5، حسب تموقع قيمة المؤشر مقارنة بالعتبات المحددة مسبقاً. وتعد النقطة الممنوحة لمعيار مخاطر ما، المتوسط الحسابي البسيط أو المرجح لنقط المؤشرات التي يتكون منها. بينما تمثل نقطة ركيزة أحد المخاطر، التي تتكون من عدة معايير مخاطر، المتوسط الحسابي البسيط أو المرجح لنقط معايير الخطر التي تكونها.

وتعرض النقط بالنسبة لكل واحدة من الركائز على شكل خريطة حرارية كالتالي:

5	4	3	2	1
خطير	مرتفع	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً

وترفق هذه النقط أحياناً بتقييم إضافي على شكل علامة موجبة (+) أو سالبة (-) من أجل:

1. عكس التوجه المستقبلي للخطر بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر الآفاق الخاصة بها.
2. إعطاء نقطاً وسيطة تمكن من تقييم أدق بالنسبة لبعض المخاطر. خاصة تلك التي تتوفر عنها معلومات إضافية، قد لا تكون بالضرورة معطيات كمية.

رابعاً : مؤشرات وأركان خارطة المخاطر النظامية

أ. تحديد ووصف مؤشرات المخاطر

لتقييم الحالة الصحية للقطاع المالي وكذلك المخاطر التي يمكن أن تؤثر على استقراره، تم إختيار مجموعة مختارة من المؤشرات، بعد فرز دقيق بهدف الإحتفاظ بمؤشرات مختارة بعناية وذات صلة التي تم تجميعها حسب نوعية المخاطر في 6 ركائز اعتبرت مهمة بالنسبة للإستقرار المالي بالمغرب. حيث يتضمن تقييم النظام المالي تقييم المخاطر الناجمة عن المحيط الماكرو اقتصادي، والمؤسسات المالية والأسواق، والقطاع العقاري، والقطاع غير المالي، بما في ذلك المقاولات والأسر وكذلك المخاطر المتعلقة بالبنى التحتية للأسواق المالية. ويتم التقييم على أساس مؤشرات المخاطر التالية:

1. الأوضاع الماكرو إقتصادية: تجمع المخاطر الناجمة عن العوامل

الإقتصادية الداخلية والخارجية التي من المحتمل أن تؤثر على المؤسسات

المالية والأسواق المالية. بالنسبة للمخاطر الناجمة عن الأوضاع الخارجية، فتهدف إلى قياس قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بالتزاماته تجاه بقية العالم. ويتم تقييم المخاطر الناجمة عن هذه الأوضاع من خلال مؤشرين إثنين هما: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصافي الاحتياطيات الدولية معبراً عنه بعدد شهور الواردات. أما بالنسبة إلى المخاطر الناجمة عن الأوضاع الداخلية فتشمل المخاطر المتعلقة بالنشاط الوطني ووضع الميزانية والتضخم والأوضاع المالية. يتم تقييم هذه المخاطر باستخدام المؤشرات التالية: النمو الاقتصادي، عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم (التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وفجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. **المخاطر المتعلقة بقطاع العقار:** تشمل المخاطر الناجمة عن تطور أسعار الأصول العقارية وسوق العقارات. وتنقسم المخاطر المتعلقة بهذا القطاع إلى 3 مؤشرات فرعية، تعكس بشكل أساسي مخاطر تكوّن الفقاعات السعرية ومؤشرات تقييم الأصول العقارية وتطور أنشطة السوق العقاري. فيما يخص رصد الفقاعات السعرية، فيتم الاعتماد على متوسط المدة بالأشهر لعمليتي بيع لنفس العقار ونمو الائتمان العقاري وكذلك مؤشر نمو أسعار العقارات. أما بالنسبة لتقييم أصول القطاع العقاري، فيتم عن طريق نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (Loan to value). وكمؤشر ثالث لتقييم مخاطر قطاع العقار، نجد مؤشر تطور أنشطة السوق العقاري الذي يتم تقييمه من خلال دراسة عدد المعاملات (تطور مبيعات العقارات) ومبيعات الأسمنت.

إطار 1: مؤشر نمو أسعار العقارات

تم إعداد مؤشر نمو أسعار العقارات بالتعاون بين بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية انطلاقاً من معطيات هذه الوكالة. ويتم حساب هذه المؤشرات الفصلية باعتماد سنة 2006 كسنة الأساس، وباستخدام طريقة البيع المتكرر التي تمكن من تجاوز مشكلة عدم تجانس الأملاك العقارية. ولا يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار إلا العقارات التي تم بيعها مرتين على الأقل خلال الفترة المعنية.

وتمكن هذه الآلية من تتبع تطور أسعار العقار على الصعيد الوطني، حسب الجهات والمدن الكبرى بالنسبة للفئات الرئيسية الثلاث، وهي عقارات السكن والأراضي الحضرية والعقارات التجارية، وكذلك أسعار الفئات الستة: الشقق (مسكن يقع في مبنى سكني مشترك، ويتكون من غرفة واحدة أو أكثر) والمنازل (مسكن منفرد دون حديقة ويتكون من طابق واحد أو أكثر)، والفيلات (مسكن منفرد مع حديقة)، والأراضي الحضرية (بقعة أرضية داخل المجال الحضري)، والمحلات التجارية (فضاء مخصص لنشاط اقتصادي معين) والمكاتب (مكان مخصص للعمل).

3. السيولة ومخاطر السوق: حيث ترتبط بكل من مخاطر نشوب صعوبات

سيولة على مستوى الأسواق المالية المختلفة، وكذلك المخاطر المرتبطة بتطور هذه الأسواق فيما يتعلق بدرجة التركيز ومستوى العمق والمخاطر المرتبطة بدرجة التقلب والتسعير. ولتقييم هذه المخاطر، يقوم بنك المغرب بتتبع مجموعة من المؤشرات كالضغط على ضمانات البنوك لدراسة تطورات

السيولة، ودرجة تركيز السيولة عند بعض البنوك والأسواق المالية بشكل عام من خلال معدل التركيز (مؤشر هيرفيندال هيرشمان HHI). أما بالنسبة لعمق الأسواق المالية، فيتم تتبعه من خلال معدل الدوران في سوق سندات الخزينة ومعدل الدوران في سوق الأسهم. فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بدرجة تقلب الأسواق المالية، فيتم مراقبته باستعمال مؤشر الانحراف المعياري لأداء مؤشر البورصة "مازي" الذي يشمل جميع القيم المنقولة من نوع الأسهم، إضافة إلى الانحراف المعياري لمعدلات سندات الخزينة. أما بالنسبة لمخاطر التسعير، فيتم مراقبتها من خلال نسبة السعر إلى الأرباح (PER). كما يقوم بنك المغرب في إطار مراقبة السيولة والأسواق المالية بتتبع مخاطر الصرف من خلال مؤشرات تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومعدل الدوران في التركيز في سوق الصرف.

4. **المخاطر المتعلقة بالوحدات غير المالية:** تشمل المخاطر المتعلقة بمديونية وملاءة الأسر والشركات غير المالية. حيث تتم مراقبة وضعية الأسر من خلال تقييم أصولها المالية، ومستوى مديونيتها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مدى تخلفها عن السداد. أما بالنسبة للمقاولات غير المالية فتتم مراقبة وضعيتها من خلال نسبة الدين المالي لديها من الناتج المحلي الإجمالي، والقروض المتعثرة المدرجة في قائمة المراقبة (Watch List) كنسبة مئوية من إجمالي الائتمان وكذلك معدل التخلف عن سداد القروض المتعثرة.

في نفس السياق، يقوم بنك المغرب بتقييم مستوى مديونية الأسر والشركات غير المالية وتتبعها سنوياً. ففي عام 2021 تمت دراسة عينة تضم حوالي

400,000 عقد ائتمان بالنسبة للأسر و74,238 بيان مالي بالنسبة للشركات غير المالية.

5. **المخاطر المتعلقة باستقرار المؤسسات المالية:** تشمل بشكل أساسي مخاطر جودة أصول البنوك التي تتم مراقبتها من خلال نسبة القروض المتعثرة، ومعدل تغطية القروض المتعثرة، ومؤشر التركزات القطاعية، والتركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة. كما تشمل أيضاً المخاطر المتعلقة بالملاءة حيث يتم تتبعها من خلال نسبة الأصول الذاتية من الفئة الأولى (Tier1) ومخاطر الربحية التي يتم تتبعها من خلال هامش الوساطة البنكية و العائد على حقوق الملكية (ROE).

تشمل مراقبة المخاطر التي تمثلها المؤسسات المالية، إضافة إلى ما سبق، تتبع مخاطر الحوكمة داخل هذه المؤسسات المالية و تعرضها لمخاطر السوق و مخاطر إدارة الأصول والخصوم (ALM) التي تتم مراقبتها من خلال مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LCR).

6. **المخاطر المتعلقة بالبنى التحتية للأسواق المالية:** يقوم بنك المغرب بتتبع هذه المخاطر انطلاقاً من آلية (Risk Based Assessment Tool RIBAT) التي تم تطويرها على الصعيد الداخلي في عام 2018، استناداً إلى نظام التنقيط الخاص بالبنك المركزي الأمريكي (ORSOM 44) ، التي خضعت لتقييم البنك الدولي. تهدف هذه الآلية إلى تحقيق غايتين: أولاً: تحقيق المراقبة الاحترافية الكلية والتخطيط الفعال لعمليات المراقبة، وثانياً: تقييم ركيزة "متانة البنيات التحتية للأسواق المالية" في إطار الأشغال المرتبطة بالاستقرار المالي. وقد تم تجميع المرجع الذي تركز عليه عملية تقييم البنى

التحتية للأسواق المالية على مستوى المبادئ الأربعة والعشرين لبنك التسويات الدولية (مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، 2012).

في سياق هذه الآلية، وسعيًا إلى تحقيق الإنسجام، تم تركيز هذه المبادئ في خمس مجالات، تأخذ نقطة إجمالية باعتماد آلية (RIBAT)، وهي كالتالي: التنظيم، وتدبير المخاطر، والسادد، والمخاطر العملية، والولوج والشفافية.

شكل 2: مجالات مخاطر البنى التحتية للأسواق المالية



المصدر: بنك المغرب

ب. تطبيق "وهمي" لنهج تقييم المخاطر

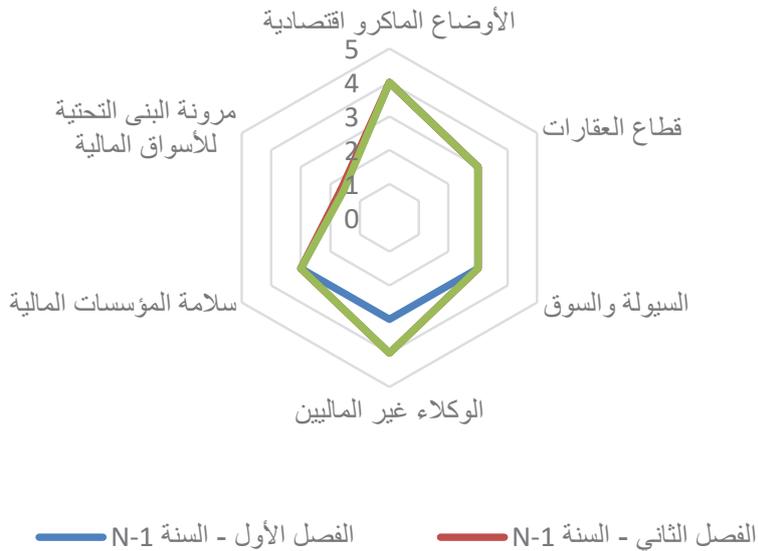
بناءً على المؤشرات الاقتصادية والمالية، والملاحظة والمرتبقة، يساعد تحليل خارطة مخاطر النظام المالي لجنة الاستقرار المالي على تحديد تطور المخاطر المؤكدة أو المحتملة بالنسبة للنظام. وتمكن هذه المؤشرات، ذات الصبغة الماكرو احترازية، من تقييم المخاطر ومكامن الهشاشة سواءً على

خارطة المخاطر النظامية

(تجربة المغرب)

مستوى المؤسسات والأسواق المالية نفسها، أو تلك التي قد تنجم عن الإقتصاد الحقيقي، خاصة في قطاعات المقاولات، والعقار والأسر.

شكل 3: مثال "وهمي" حول تقييم المخاطر لغايات إعداد خارطة المخاطر



المصدر: بنك المغرب

شكل 4: مثال وهمي على إحتساب خارطة المخاطر

المرحلة	نوع الخطر	الدرجة
المرحلة الأولى الأسواق المالية	الخطر الكلي	4
	الخطر الكلي	4
المرحلة الثانية الأسواق المالية	الخطر الكلي	4
	الخطر الكلي	4
المرحلة الثالثة الأسواق المالية	الخطر الكلي	4
	الخطر الكلي	4
المرحلة الرابعة الأسواق المالية	الخطر الكلي	4
	الخطر الكلي	4
المرحلة الخامسة الأسواق المالية	الخطر الكلي	4
	الخطر الكلي	4
المرحلة السادسة الأسواق المالية	الخطر الكلي	4
	الخطر الكلي	4

المصدر: بنك المغرب

فكما توضح منهجية التنقيط أعلاه، يتم تقييم المؤشرات الماكرو احترازية بالنظر إلى تطور قيمها التاريخية على مدى فترة طويلة. وتتم أيضاً دراسة التطور المتوقع لبعض هذه المؤشرات، التي تعتبر رائدة، من أجل إضفاء بُعد تطوعي على التحليل. وينتج عن هذه الدراسة، كما يبين مثال خارطة المخاطر أعلاه (مثالاً وهمياً، بهدف التوضيح)، منح نقط من 1 (لون أخضر) إلى 5 (لون أحمر)، وترتفع النقطة الممنوحة حسب مستوى المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أنه كتكملة لخريطة المخاطر، تمكن آلية اختبار الضغط من تقييم قدرة البنوك على مقاومة تحقق المخاطر المحددة وتقييم مدى ملاءمة احتياطات الأموال الذاتية، والمؤونة والسيولة التي ينبغي أن تتوفر عليها البنوك من أجل امتصاص الخسائر.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

تضمنت الورقة إستعراض تجربة بنك المغرب بتصميم خارطة المخاطر النظامية إستناداً لمجموعة من المؤشرات المالية والإقتصادية وغيرها. وذلك على غرار خارطة المخاطر التي طورتها العديد من البنوك المركزية، وهيئات التنظيم المالي وصندوق النقد الدولي، حيث قام بنك المغرب بإستحداث خارطة المخاطر النظامية بدءاً من عام 2012، بعد اعتمادها من طرف لجنة الاستقرار المالي، من خلال اختيار مؤشرات الإنذار المسبق وتجميعها حسب الأقسام بهدف تحديد المخاطر القائمة أو الكامنة وتقييم تطورهما، والتي تؤثر أو قد تؤثر على النظام المالي المغربي.

ولقد واصل بنك المغرب، بشكل دوري، التنسيق مع باقي السلطات التنظيمية للقطاع المالي، التدابير الرامية إلى تعزيز الإطار التحليلي لتقييم عملية إعداد

خارطة المخاطر النظامية وتعديلها. حيث تم إثراء خارطة المخاطر المنجزة في عام 2017، بهدف تحسين الإحاطة ببعض المخاطر. وتم أيضا تعزيز الإطار التحليلي عبر إنجاز دراسات حول مخاطر العدوى بين البنوك المغربية وشركاتها التابعة بالخارج، من جهة، ومن جهة أخرى حول الترابطات بين البنوك وشركات التأمين.

على صعيد آخر، يقوم بنك المغرب بدراسة إدراج المخاطر الناشئة كتلك المرتبطة بالابتكارات التقنية والمالية والتغيرات المناخية ضمن خارطة المخاطر النظامية. حيث تواصل الهيئات المالية تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمراقبة المخاطر السيبرانية في القطاع المالي على النحو الذي اعتمده لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية.

أما بالنسبة إلى المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، يعمل بنك المغرب، إدراكا منه للتهديدات على النشاط الاقتصادي، على تسريع النظر في قضايا المناخ داخل النظام البيئي المالي المغربي وتعزيز التطوير المنظم للتمويل الأخضر. وقد نشر خلال شهر مارس في عام 2021 تعميم بشأن آلية تدبير المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، كما أعتمد إطاراً مرجعياً للممارسات السليمة تستند إليه عند إحداث آلية لتدبير المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، تشمل على وجه الخصوص الجوانب الاستراتيجية والحوكمة وأنظمة المراقبة الخاصة وتكوين الفاعلين المعنيين وتحسيسهم وتطوير نظام مناسب للإبلاغ والتنظيم.

في ضوء ما تقدم، توصي الورقة بما يلي:

1. أهمية تبني و/أو التطوير المستمر لأدوات الإنذار المبكر وتقييم المخاطر النظامية في القطاع المالي لا سيما خارطة المخاطر النظامية.

2. دراسة إدراج المخاطر الناشئة كنتلك المرتبطة بالتقنيات المالية الحديثة (المخاطر السيبرانية) ومخاطر تغيرات المناخ ضمن خارطة المخاطر النظامية.

3. أهمية تضمين خارطة المخاطر النظامية لمؤشرات تشمل القطاع المالي غير المصرفي، ومؤشرات أسواق الأصول (العقارات والأسهم)، وكذلك مخاطر قطاعي الأسر والشركات غير المالية.

سادساً: قائمة المصادر والمراجع

الموقع الإلكتروني لبنك المغرب.

صندوق النقد العربي، (2022). مبادئ إرشادية حول تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات المصرفية لدى المصارف المركزية.

صندوق النقد العربي، (2019). تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية).

Principles for Financial Market Infrastructures, (2012).
Bank for International Settlements.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>

